

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة

كلية الشريعة والاقتصاد

قسم الاقتصاد والإدارة

الملتقى الدولي حول: النظام المالي الدولي والمالية الإسلامية

يومي 11 و 12 نوفمبر 2013

عنوان المداخلة

تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية

من إعداد

أ. محسن بن الحبيب أستاذ مساعد (ب) جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة +213 670 06 05 40 moh.entr@gmail.com	أ.د. مراد زايد أستاذ التعليم العالي جامعة الجزائر 3 +213 555 78 23 48 mouradzaid@yahoo.fr	الاسم واللقب الرتبة مكان العمل الهاتف البريد الإلكتروني
--	--	---

مقدمة :

شهد التاريخ الاقتصادي منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى القرن العشرين عدد هائل من الأزمات المالية، سواء كانت أزمات أسعار الصرف أو أزمات مصرفية...، والتي كان أبرزها أزمة الكساد العالمي التي حدثت سنة 1929.

وبالانتقال إلى القرن الواحد والعشرين واجه الاقتصاد العالمي أزمة مالية حقيقية عصفت باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، بدأت ملامحها في الظهور عام 2007م وامتدت آثارها إلى الوقت الحالي، والتي كان منيع حدوثها القطاع المالي الأمريكي وبالتحديد الاستثمارات المالية في قطاع العقار، حيث أدت هذه الأزمة إلى حدوث اختلالات اقتصادية كبيرة ليس فقط في الاقتصاد الأمريكي وإنما الاقتصاد العالمي ككل؛ وقد كشفت عن هشاشة النظام الأمريكي القائم على الرأسمالية الليبرالية حيث أن هذه الانهيارات قد دفعت الكثيرين إلى القول بان مبادئ الفكر الرأسمالي أظهرت أنها غير قادرة على الصمود الكافي أمام الهزات والأزمات المالية القوية.

إن للازمة المالية آثارا واضحة على المتغيرات الكلية للاقتصاد وبالتالي التأثير على المتغيرات الجزئية، حيث أنها تركت آثارا سلبية واضحة على مستوى الناتج وعلى مستوى التوظيف وعلى مستوى الدخل الفردية، ناهيك عن الأثر الأشد فتكا على الأسواق المالية عموما؛ مما دفع الكثيرين لمحاولة البحث عن الأسباب الحقيقية لها لاسيما أن عدوى الأزمة أخذت بتحتاح معظم مناطق العالم.

ألقت الأزمة المالية العالمية وما أعقبها من ركود في الاقتصاد العالمي على الاقتصاديات العربية، وان كان تأثير الدورة الاقتصادية للدول العربية بالصدمات الخارجية ليس بجديد في اقتصادياتها المعاصرة، غير أن حدة تباطؤ النشاط الاقتصادي في عدد من الدول العربية وتزامنه مع الركود الاقتصادي العالمي اظهر مدى الارتباط الوثيق للاقتصاديات العربية بالأسواق العالمية والدورات الاقتصادية في تلك الدول.

جاءت هذه الدراسة من أجل تسليط الضوء على الخلفية التاريخية للأزمة المالية التي تشهدها الأسواق المالية العالمية في الوقت الراهن، ومحاولة تحليل أسس ومسبباتها، وإبراز آثارها المتوقعة على الدول العربية.

وعليه سنحاول استعراض هذه الورقة البحثية وفق المحاور التالية:

أولاً: ماهية الأزمة المالية؛

ثانياً: الأزمة المالية العالمية الراهنة (أزمة الرهن العقاري)؛

ثالثاً: آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية؛

أولاً: ماهية الأزمة المالية

1. مفهوم الأزمة المالية:

ليس من السهل إيجاد تعريف جامع للازمة المالية العالمية، وذلك لكونها نتجت عن عدة أسباب و مسببات، ولكن نستطيع أن نتلمس بعض التعريفات لعلها تهدي إلى تعريف يعكس لنا طبيعة هذه المشكلة.

فيمكن تعريفها بأنها "حالة تمس أسواق البورصة وأسواق الائتمان لبلد معين أو مجموعة من البلدان، وتكمن خطورتها في آثارها على الاقتصاد مسببة بدورها أزمة اقتصادية ثم انكماش اقتصادي عادة ما يصاحبها انحصار القروض أزمات السيولة النقدية وانخفاض في الاستثمار وحالة من الذعر والحذر في أسواق المال"¹.

كما يمكن تعريفها على "أنها انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما أو في سوق العقار أو مجموعة من المؤسسات المالية لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد، ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول كنتيجة لانفجار فقاعة سعرية"².

كما تعرف أيضا بأنها "وقوع خلل خطير ومفاجئ نسبيا يضرب السلوك المعتاد للمنظومة المالية ويتضمن أخطارا وتهديدات مباشرة وكبيرة للدولة والمنظمات والأفراد وجميع أصحاب المصالح، ويتطلب هذا الخلل تدخلات سريعة وفاعلة من جميع الأطراف ذات العلاقة، وتؤدي الأزمة المالية إلى نتائج سلبية واضحة على مستوى الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي وخسائر في الموارد المادية والموارد البشرية، وتؤدي إلى اضطرابات حادة في التوازنات الاقتصادية قد يعقبها انهيارات حادة لمؤسسات مالية ومؤسسات أخرى"³.

2. خلفية تاريخية حول الأزمات المالية:

شهد الاقتصاد العالمي سلسلة من الأزمات – التي توالى بصفة دورية–، منذ تبني النظام الرأسمالي كمنهج اقتصادي لأغلب دول العالم بما فيها الدول النامية وذلك بعد هيمنة الفكر

¹ الداوي الشيخ، الأزمة المالية العالمية انعكاساتها وحلولها، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي

والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس - لبنان 14/13 مارس 2009 ص 03.

² العقون نادية، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج – دراسة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية–، أطروحة

دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2013/2012، ص 03.

³ Rajan, Ramkishan "Financial Crisis, Capital Outflows, and Policy Responses: Examples form East Asia" Journal of Economic Education, 2007, Vol. 38, No. 1; pp. 92-109.

الاقتصادي الكلاسيكي الذي يعتمد أساسا على قانون العرض والطلب، وقانون الأسواق بحيث ركزوا على أن السوق كفيلا بامتصاص العرض مهما كان حجمه.

وفي ما يلي سيتم عرض أبرز الأزمات الاقتصادية التي عرفها النظام الرأسمالي:

1. أزمة 1929 أزمة الكساد:

بدأت هذه الأزمة بالزيادة الفائقة للعرض دون وجود الطلب عليه مما أدى إلى انخفاض الأسعار وظهور أزمة كساد لدى المؤسسات التي اضطرت إلى تسريح العمال وارتفاع معدلات البطالة؛ ونتيجة لهذا الوضع انهارت أسعار الأسهم والسندات في بورصة وول ستريت بنيويورك بسبب تراجع أرباح الشركات.

ومع استمرار ارتفاع أسعار الأوراق المالية ببورصة نيويورك حيث وصلت أعلى مستويات لها في 1929/09/28، إذ سجل مؤشر داو جونز ارتفاعا كبيرا حيث انتقل من 110 نقطة إلى 300 نقطة بنسبة 273% وبالتالي الوقوع في أزمة حقيقة بخسارة المستثمرين لعملياتهم في الأسواق النامية بحوالي 200 مليار دولار، وإفلاس حوالي 3500 بنك في يوم واحد¹.

2. أزمة 1987 أزمة الاثنين الأسود:

على عكس ما حدث سنة 1929 فان بداية أزمة 1987 برزت على اثر انخفاض أسعار الأوراق المالية في بورصة نيويورك.

شهدت بورصة وول ستريت في 19 أكتوبر 1987 انخفاضا متتاليا في تداولاتها، صاحبه اندفاع المستثمرين إلى بيع أسهمهم مما أدى إلى انخفاض مؤشر داو جونز بمقدار 508 نقطة في يوم واحد، وهذا ما أثر على باقي البورصات العالمية وكانت الخسائر كبيرة، حيث سجلت بورصة نيويورك انخفاض قدره 800 بليون دولار بنسبة 26%، ولندن 22% وطوكيو 17%، فرانكفورت 15%²

¹موان عطن، الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها ف العالم النقد والمال)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء 02، الجزائر، 2000، ص ص 100.

²ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989، دار الهدى للطباعة، الجزائر، 1990، ص 87.

ويمكن تلخيص أهم الأسباب المؤدية إلى حدوث أزمة الاثنين الأسود إلى ما يلي¹:

- نشاط السوق المالية الدولية بشكل مذهل حيث بلغ ذروته سنة 1987.
- قوة ارتباط الأسواق فيما بينها.
- ضخامة الصفقات والعمليات المتداولة في الأسواق المالية العالمية.
- تنوع الأصول المتعامل بها.
- استخدام احدث الأساليب في الاتصال وأكثر التقنيات تطورا في إدارة الأنشطة والعمليات ساعد على انتقال الأزمات من سوق لأخر.
- قوة العلاقات النقدية والمالية، ومثال ذلك تداول العملات الرئيسية كالدولار حيث تسببت تدهور قيمته في تفاقم الأزمة المالية الدولية في أكتوبر 1987.
- التفسيرات المتناقضة التي تتعلق بكفاءة السوق.

3. أزمة 1989 :

عقب إعلان الحكومة الأمريكية في سبتمبر 1989 عن رفع أسعار الحملة و التجزئة بنسبة 9% ثم بنسبة 5% ، وكذا امتناع البنك المركزي الأمريكي على تخفيض أسعار الفائدة ، تشكلت أزمة مالية في الولايات المتحدة الأمريكية.

و في أكتوبر 1989 أنخفض مؤشر داو جونز بنسبة 190 نقطة أي 8 % ، و في طوكيو فقد مؤشر بيكاي 647 نقطة، كما أضع مؤشر فايننشال تايمز 142 نقطة².

و بالإضافة إلى هذه الأزمات التي شهدتها كبرى الدول الاقتصادية إلا أنه هناك أزمات أخرى عصفت باقتصاديات الدول الناشئة و ذلك خلال فترة التسعينيات و من بينها³ :

¹ فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي

الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس - لبنان 14/13 مارس 2009 ص 05.

² مروان عطوان، مرجع سابق، ص ص 220-223.

³ فريد كورتل، مرجع سابق، ص ص 06-07.

✓ أزمة المكسيك 1994:

عجزت المكسيك في تلك الفترة على تسديد ديونها الخارجية مما أدى إلى انخفاض في عملتها الوطنية (البيزو) بنسبة 40% في 2005/01/31 مقارنة بسنة 1994.

✓ أزمة جنوب شرق آسيا 1997:

يعود نشوء هذه الأزمة إلى انهيار أسعار الصرف في بعض العملات الآسيوية مثل تايلاند، الفلبين و أندونيسيا ، هذا الانهيار الذي كان سببه عمليات المضاربة على سعر العملة كما تراجع أرباح الأسهم مما أضطر السلطات النقدية في هذه الدول إلى رفع سعر الفائدة، و هذا ما دفع بكبار المستثمرين للتخلص من الأوراق المالية و الإستفادة من أسعار الفائدة .

• نتائج أزمة جنوب شرق آسيا¹ :

- تزايد حجم الدين الخارجي لأربعة من أكبر الدول الآسيوية إلى أن بلغ 180% من إجمالي الناتج المحلي لها .

- تدخلت المؤسسات الدولية وبصفة خاصة صندوق النقد الدولي، حيث تم طرح حزمة من السياسات لإنقاذ الوضع شريطة قيام تلك الدول بتنفيذ برامج معينة للإصلاح الاقتصادي و الهيكلي كما حدث في أندونيسيا و كوريا الجنوبية و دول أخرى ، فيما رفضت ماليزيا هذه السياسات.

نخلص مما سبق:

من خلال تتبع ابرز الأزمات الاقتصادية المتوالية نلاحظ أن شرارة انطلاقها كانت بالولايات المتحدة أقوى اقتصاديات دول العالم، وهو ما يدفعنا إلى طرح التساؤل التالي:

هل وقوع هذه الأزمات الاقتصادية بشكل دوري هو خلل في القطاع المالي والمصرفي،

فحسب أم أن الخلل في النظام الرأسمالي في حد ذاته؟

¹ فريد كورتل، إدارة المخاطر بالمصارف العربية، المؤتمر الثامن، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، 2008.

سنحاول الإجابة على هذا التساؤل من خلال التطرق إلى أزمة الرهن العقاري.

ثانياً: الأزمة المالية العالمية الراهنة (الرهن العقاري):

1. النشأة والأسباب:

أفادت الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية أوت 2007، على وقع أزمة مالية جديدة مست الأسواق المالية الدولية، وكذا البنوك والمؤسسات المصرفية بشكل لم تشهده منذ أزمة 1929، حيث سميت بأزمة الرهن العقاري.

تعود هذه الأزمة إلى سنة 1977 حينما أصدرت الحكومة الأمريكية قانون ينص على إمكانية أن تحصل أي مؤسسة مالية على ضمانات لودائعها المالية من الهيئة الفيدرالية للتأمين على الودائع، إذ التزمت بالإقراض لصالح أسر أمريكية من ذوي الدخل المتواضع، وهذا ما شجع المؤسسات المالية الأمريكية في التوسع في منح قروض سكنية لعدد كبير من الأفراد لتمويل شراء سكنات، حيث ارتفع معدل التمليك السكني في الولايات المتحدة الأمريكية من 64% سنة 1996 إلى 69.2% سنة 2004، ومع هذه الزيادة في نسب التمويل العقاري دون ضمانات كافية أثر سلباً على قدرتها المالية رغم محاولاتها الاقتراض من بنوك أخرى عبر السوق النقدية ورفضها إقراضها، ورغم تدخل البنوك المركزية في تقديم مليارات الدولارات كقروض للبنوك إلا أنه اتسعت رقعة البنوك التي تعاني من عجز في السيولة النقدية، الأمر الذي أدى إلى ظهور حالات إفلاس لم يشهدها الاقتصاد الأمريكي والعالمي حيث بلغ عدد المؤسسات الأمريكية المفلسة إلى حوالي 120 مؤسسة مالية منها مؤسستي ليمان برذرز و ميرل لينش.¹

2. الإجراءات المتخذة لمواجهة أزمة الرهن العقاري:

¹ فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، مرجع سابق، ص 08.

عمد مجلس الاحتياط الفيدرالي الأمريكي والخزانة الأمريكية على اتخاذ جملة من التدابير الوقائية كرد فعل لمواجهة الأزمة تمثلت في ما يلي¹:

- خفض أسعار الفائدة على أموال الاحتياطي الفيدرالي بـ 1.5% واجري آخر تخفيض بمقدار 0.5% بالتوافق مع المصارف المركزية في كل أنحاء العالم، ما يشير إلى البعد الدولي للأزمة.

- خفض سعر فائدة الخصم دون سعر فائدة أموال الاحتياطي الفيدرالي وفتح نافذة الخصم من أجل إعادة التمويل عبر الأوراق المالية المنخفضة التصنيف التي لم تقبل من قبل.

- تأميم شركتي فاني ماي و قيدي ماك بشراء ما قيمته 200 مليار دولار من الأسهم الممتازة و بالتالي ضمان ما يزيد على 5 تريليون دولار من التزامات الشركتين.

- تأميم شركة آيه أي جي بالاستحواذ على أكثر من 80% من رأسمال أسهم الشركة مقابل قرض مقداره 85 مليار دولار.

- ضخ 800 مليار دولار كبرنامج مساعدة الأصول المتعثرة لتثبيت استقرار المنتجات الهيكلية غير السائلة و الديون المعدومة التي لا توجد لها أسواق في هذه المرحلة.

نخلص من خلال دراستنا لأبرز الأزمات الاقتصادية التي أصابت النظام الرأسمالي ، كان التنبؤ بوقوع أزمات اقتصادية أخرى و هذا ما حدث سنة 2007 والتي سميت بأزمة الرهن العقاري هذا من جهة، و من جهة أخرى لقد نادي كبار منظري الرأسمالية بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، في حين أن هذه الأزمات فرضت عكس ذلك من خلال تدخل الحكومات في إيجاد تدابير و حلول للخروج منها بأقل الأضرار، و هذا ما قد يجعلنا نقول بأن هذه الأزمة (أزمة الرهن

¹ إيكارت ورتز، تأثير الأزمة المالية الأمريكية في بلدان مجلس التعاون، تقرير مجلس الخليج للأبحاث، أكتوبر 2008، ص 06.05.

العقاري) لم تكن وليدة خلل في القطاع المالي و المصرفي الأمريكي فقط إنما هي نتيجة ثغرات في النظام الرأسمالي ككل.

ثالثا: آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات العربية:

تباينت القنوات الرئيسية التي امتدت من خلالها تأثيرات الأزمة المالية إلى الدول العربية، وذلك بحسب طبيعة اقتصادياتها ودرجة انفتاحها وارتباطها بالاقتصاد العالمي، وفي هذا الصدد يمكن تصنيف الدول العربية إلى ثلاث مجموعات.

1- آثار الأزمة المالية على دول المجموعة الأولى*:

تضم المجموعة الأولى دول مجلس التعاون الخليجي، حيث شهدت هته الدول في الأعوام التي سبقت الأزمة وفرة في الموارد المالية الناجمة عن الزيادات الضخمة في الإيرادات النفطية والتدفقات الرأسمالية الأجنبية لتمويل المشاريع الكبرى القائمة في عدد من هذه الدول بالإضافة إلى التوسع في الائتمان المصرفي والمقدم للقطاع الخاص ومع تفاقم الأزمة المالية في الدول المتقدمة وانكماش الطلب العالمي، والتراجع الحاد لأسعار النفط في الأسواق العالمية خلال النصف الثاني من عام 2008، إذ انخفضت بـ 50% مما ساهم في تراجع حاد للطلب على النفط.

كما يظهر تأثير الاقتصاد الخليجي أيضا بالأزمة المالية من خلال ثلاث مصادر محتملة تتمثل

في¹:

- تأثير المؤسسات المالية التي تملك حيازات في سندات الرهن العقاري أو تستثمر في عقود التزامات الدين المهيكّل المرتبط بتلك السندات، أو في عقود مبادلة الديون ومثال ذلك

*تشمل دول المجموعة الأولى كل من السعودية، البحرين، عمان، قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة.

¹فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، مرجع سابق، ص 13.

- حسائر بنك الخليج الدولي بما يقارب **750** مليون دولار من جراء استثماراته في سندات الرهن العقاري، وكذلك خسائر المؤسسة العربية المصرفية بمقدار **500** مليون دولار.
- الخسائر الناتجة عن إدارة الاستثمارات بواسطة البنوك الاستثمارية الأمريكية المتأثرة من الأزمة، خاصة مع ارتباط المصارف الخليجية بالمصارف العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية ذلك سيؤثر على استثمارات البنوك الخليجية، ففي وقت سابق أعلن بنك أبو ظبي التجاري أنه باشر باتخاذ إجراءات قانونية في نيويورك لاسترداد بعض خسائر استثماراته في الصناديق الاستثمارية في الولايات المتحدة، مدعياً رغم عدم إفصاحه لحجم المخاطر المحيطة بالاستثمار ما يعطي فكرة عن ضبابية الصورة المتعلقة بتلك الاستثمارات لدى الاقتصاديين المختصين.
 - تأثر الوضع الائتماني من خلال نقص السيولة وارتفاع تكلفة الاقتراض، وقد ظهرت بوادر أزمة الائتمان في دبي مع تراجع مستوى السيولة في السوق لتمويل المشاريع الجديدة حيث أعلن البنك المركزي الإماراتي عن تمويل يقدر بـ **50** مليار درهم إماراتي متاح للبنوك الإماراتية للاستفادة منها.

✓ إجراءات مواجهة الأزمة في دول مجلس التعاون الخليجي:

اضطرت البنوك المركزية في دول الخليج العربي إلى ضخ كميات من السيولة لتلبية احتياجات الطلب على النقد مما أحدث ارتباكاً في سوق النقد والمال وأثر على الاحتياطيات النقدية بالبنوك والمصارف المركزية العربية، وعموماً يبقى تأثير الأزمة المالية محدوداً خاصة بعد اجتماع وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية لاتخاذ إجراءات وسياسات تحول دون انتقال تبعات الأزمة المالية للقطاع المصرفي العربي، ومن أبرزها ضخ أموال في النظام المصرفي لمواجهة أي نقص في السيولة النقدية وتحديد نسبة التمويل الموجه إلى الرهن العقاري، ومراقبة المؤسسات المالية العربية المرتبطة بالمؤسسات الدولية¹، ونتيجة لذلك قامت بعض الدول باتخاذ جملة من الإجراءات نلخصها في الجدول التالي:

¹العقون نادية، مرجع سابق، ص 205.

جدول رقم: (1) إجراءات دول الخليج لمواجهة الأزمة المالية

الدولة	المتخذة الإجراءات
الكويت	- خفض نسبة الفائدة 1.5% - خفض الأجل 1,5% - ضخ مليار دينار كسيولة في الأسواق - عرض أموال لليلة واحدة، ولأسبوع، ولشهر
الإمارات	- قروض قصيرة الأجل بقيمة 13.6 مليار دولار - إعادة شراء كل شهادات الإيداع المتبقي من أجلها 14 يوم
قطر	- شراء ما بين 10-20 % من رأسمال البنوك المدرجة. - شراء أسهم محلية لدعم الأسعار 75 % من الأوراق الحكومية
السعودية	- طرح خيار للبنوك بإقتراض - خفض نسبة الفائدة 5% وخفض معدل الاحتياطي الإلزامي
البحرين	- عدم اتخاذ أي إجراءات لسلامة الأوضاع البنكية

المصدر: العقون نادية، مرجع سابق، ص 205.

2- أثار الأزمة المالية على دول المجموعة الثانية*:

يعتبر القطاع المصرفي والمالي المحلي في دول المجموعة الثانية أكثر انغلاقاً وغير مرتبط بالنظام المصرفي والمالي العالمي بصورة مباشرة، بالإضافة إلى انغلاق اقتصادها أمام الاستثمار الأجنبي، لذا كان تأثير اقتصاديات تلك الدول بالأزمة المالية أقل وقعا.

إلا أن اقتصاديات دول المجموعة تأثرت من جراء انخفاض الطلب على النفط والناجم عن الركود في الاقتصاد العالمي من جراء الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى ذلك فقد قامت كل من الجزائر وليبيا العضوين في منظمة أوبك، بخفض حصصهما الإنتاجية خلال عامي 2008 و 2009 وذلك تطبيقاً لقرار منظمة أوبك بتخفيض حصص الإنتاج ونتيجة لتلك العوامل، تراجع

حجم الصادرات النفطية لدول المجموعة بنسبة 28 في المائة في المتوسط في عام 2009 ، مقارنة بنسبة انخفاض بلغت 2% في عام 2008¹. ويمكن تلخيص أهم الآثار التي مست دول المجموعة الثانية من جراء الأزمة المالية العالمية في النقاط التالية:

- تدهور الإيرادات النفطية نتيجة انخفاض أسعار البترول، حيث انخفض سعر البرميل من 147 دولار في شهر فيفري إلى 33.87 دولار للبرميل في 19 ديسمبر 2008 مما انعكس سلبا على الوضعية الاقتصادية لدول المجموعة التي تعتمد أساسا على العائدات النفطية.
- إن تحول الأزمة المالية العالمية إلى أزمة اقتصادية (أزمة كساد)، سيؤدي حتما إلى تراجع حاد في وتيرة الاستثمارات الأجنبية بسبب الممارسات الحمائية.
- إن الزيادة المطردة في عجز الموازنة العامة للولايات المتحدة الأمريكية، سيؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، خاصة بالجزائر حيث يتم فورة 98% من صادراتها بالدولار، بينما تقيم 50% من الواردات باليورو، لذا فإن النتيجة ستكون تراجعا حادا في مداخيل الاقتصاد الجزائري من العملة الصعبة.
- تأثر في الأصول المالية المستثمرة بالخارج في ظل التدهور المستمر لسعر صرف الدولار وارتفاع نسبة التضخم في الاقتصاد الأمريكي، ومثال ذلك توظيف الجزائر لـ 43 مليار دولار من احتياطياتها الأجنبية في سندات الخزينة الأمريكية بمعدل فائدة لا يتعدى 2% فان ذلك سيؤدي إلى خسارة ما يقارب ثلث احتياطياتها من الصرف الأجنبي.
- إن دخول الاقتصاد العالمي مرحلة الركود والانكماش، سيؤدي حتما إلى تراجع الطلب العالمي وهو ما يؤثر على التجارة الخارجية لدول المجموعة.

3- آثار الأزمة المالية على دول المجموعة الثالثة:

*تشمل دول المجموعة الثانية كل من الجزائر، ليبيا، السودان و اليمن.

أدى الانكشاف المحدود على أسواق المال العالمية للقطاع المصرفي والمالي المحلي في دول المجموعة الثالثة إلى تقليل تأثيرات الأزمة المالية العالمية المباشرة على هذه الدول. غير أن ارتباط اقتصاديات دول المجموعة بصورة وثيقة بالنشاط الاقتصادي والطلب في الدول المتقدمة، وذلك في جانب المعاملات السلعية والمتمثلة في تركز اتجاهات صادرات عدد من دول المجموعة إلى أسواق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وكذلك في جانب المعاملات الخدمية والرأسمالية والمتمثلة في تحويلات عمالتها بالخارج وإيرادات السياحة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. ولذلك فإن انكماش الطلب في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ودخول الاقتصاد العالمي في فترة ركود، كان له الأثر السلبي على صادرات دول المجموعة الثالثة*، وعلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها¹.

ويمكن إبراز أهم الآثار التي خلفتها الأزمة المالية على دول المجموعة الثالثة في ما يلي:

- تراجع الطلب على صناعة النقل، ونقص حركة السياحة العالمية نحو دول المجموعة التي يعتمد اقتصادها بشكل أساسي على السياحة².
هذه العوامل من شأنها التأثير بشدة على إيرادات الدولة واحتياطياتها من النقد الأجنبي، وبالتالي تعثر مشاريع التنمية سواء القائمة أو المبرمجة، نتيجة لنقص التمويل الكافي والتأخر في إنجاز برامج التنمية المخططة، مما سينعكس سلباً على الوضعية الاقتصادية بدءاً بارتفاع معدلات وزيادة العجز في الميزان التجاري، ناهيك عن تأزم الأوضاع الاجتماعية وانتشار مظاهر الفقر وتدني مستويات المعيشة خاصة للأفراد ذوي الدخل المحدود، الذين يشكلون الفئة الأكثر تضرراً من الأزمة المالية العالمية.
- ارتباط اقتصاديات بعض دول المجموعة كمصر وتونس والأردن وسوريا بشكل كبير باقتصاديات دول الخليج العربية وهو ما انعكس على نموها الاقتصادي واستقرارها المالي³.

* تشمل دول: الأردن، تونس، سوريا، لبنان، مصر، المغرب وموريتانيا

¹ 24/08/2013, <http://www.arabfund.org/Data/site1/pdf/jaer/jaer2010/11.pdf>

² حسين عبد المطلب الأسج، الأزمة الاقتصادية العالمية وسياسة مواجهتها في الدول العربية، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصاديات الدولية والحكومة العالمية، جامعة سطيف، أيام 20 و 21 أكتوبر 2009، ص 15.

³ بوهزة محمد، مرزوقي رفيق، الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصاديات العربية، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصاديات الدولية والحكومة العالمية، جامعة سطيف، أيام 20 و 21 أكتوبر 2009، ص ص 06-07.

- أهيارا غير مسبوق في بعض الأسواق المالية العربية، حيث انخفض مؤشر البورصات العربية بما يزيد على % 55 في عام 2008 في سوق القاهرة مثلا، بينما لم تتأثر كثيرا أسواق تونس والدار البيضاء لأسباب منها قلة نصيب الأجانب في تلك البورصات¹.
- تعتمد بعض دول المجموعة على صادرات المواد الخام المعدنية كالفوسفات ..، على غرار المغرب حيث انخفضت أسعار هذه المواد في أشهر قليلة وبمعدلات قياسية، وانخفض الطلب العالمي أيضا على صادرات القطن والمنسوجات التي تمثل نسبة لا يستهان بها من صادرات دول وادي النيل وتونس وسوريا²؛ وهو ما انعكس سلبا على وضعية الميزان التجاري وفي وتيرة النمو نتيجة للركود الاقتصادي العالمي، حيث تراجع معدل نمو الناتج المحلي بمصر مثلا الى %5 ويرجع ذلك الى التشابك الكبير بالاقتصاد العالمي حيث أن %32 من الصادرات المصرية موجهة نحو الولايات المتحدة الأمريكية ، في حين أن % 32.5 من الواردات مصدرها أمريكا والاتحاد الأوروبي.

● تراجع الطلب على الائتمان المصرفي في ضوء انكماش الطلب الخارجي وانخفاض التجارة العالمية، كما أن أجواء عدم اليقين التي أحدثتها الأزمة العالمية في الأسواق المحلية أدت بالمصارف التجارية إلى إتباع سياسة احترازية تتمثل في عدم التفريط في الموارد المتاحة لها تقادياً لتزايد حالات التعثر وعدم السداد، وذلك بالرغم من توافر السيولة لديها³.

✓ الإجراءات المتخذة لمواجهة الأزمة من قبل المجموعة الثالثة

- عمدت دول المجموعة الثالثة على تخفيف حدة الأزمة من خلال اتباع الإجراءات التالية⁴:
- تمكن عدد من دول المجموعة الثالثة من تمويل الموازنة من المصادر المالية في السوق المحلية، حيث سجلت السيولة النقدية المحلية معدلات نمو عالية نسبياً.
- أما في مجال السياسة النقدية، فقد قامت السلطات النقدية في دول المجموعة الثالثة بجهود حثيثة لتقليل آثار الأزمة العالمية على النشاط الاقتصادي من خلال اتخاذ إجراءات سريعة لتيسير إدارة السياسة النقدية وزيادة الإنفاق العام وانتهاج برامج التحفيز الاقتصادي وتنشيط النمو وتجنب الركود الاقتصادي والحد من تفاقم البطالة فيها.

¹ حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سابق، ص 15.

² المرجع السابق، ص 15.

³ 24/08/2013, <http://www.arabfund.org/Data/site1/pdf/jaer/jaer2010/11.pdf>

⁴ نفس المرجع السابق.

- أما في مجال السياسة المالية، فقد قام كل من تونس ومصر بتنفيذ حزمة إجراءات شاملة لزيادة الإنفاق العام وتخفيف النمو الاقتصادي، حيث تمثل ذلك في الاستثمار في مشاريع البنية التحتية والتعليم وتقديم الدعم لمؤسسات القطاع الخاص المولدة للوظائف الجديدة ودعم الصادرات من خلال زيادة الضمانات المتاحة للصادرات حيث قام كل من الأردن وسوريا والمغرب بزيادة الإنفاق العام على الاستثمار في عدد من المشاريع الإنمائية.
- تمكن القطاع المصرفي والمالي المحلي في دول المجموعة من تجنب الآثار السلبية الحادة التي شهدتها عدد من دول الاقتصاديات الناشئة خلال الأزمة المالية العالمية، وذلك لكون المعاملات الخارجية للمصارف المحلية في غالبية دول المجموعة تخضع للقيود على حرية التدفقات الرأسمالية، حيث تلتزم المصارف المحلية ومؤسسات القطاع الخاص بسقف محددة للاستثمار في الخارج وذلك للحد من انكشاف أصولها الأجنبية على المخاطر الاستثمارية العالية.

نخلص مما سبق أن الأزمة المالية العالمية ألفت بظلالها على كل الدول بما فيها الدول العربية، كما كشفت عن مدى ترابط اقتصادياتها مع بعضها البعض وكذا مع الدول الأخرى، وأظهرت تداعيات الأزمة قضايا جوهرية من بينها التقلبات في أسواق النفط العالمية وانعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية وتوجهات السياسة المالية، وضرورة تطوير وإصلاح إدارة المالية العامة لتعزيز وتنويع الإيرادات وترشيد النفقات، والعمل على توفير مصادر تمويلية لمشاريع البنية التحتية والمشاريع العامة الأخرى.

خاتمة

لم تكن الأزمة المالية العالمية الأقوى في العالم والتي هزت أركان البنوك والأسواق المالية إلا خطابا ناسفا في وجه دعاة وأنصار الاقتصاد الحر والنظام الرأسمالي، المبني على عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وترك المجال للسوق ليكون هو البديل عنها، حيث كشفت هته الأزمة والأزمات التي سبقتها هشاشة ذلك النظام ومدى الترابط والحساسية بين مكونات الاقتصاد العالمي.

وتشير تداعيات الأزمة العالمية على المنطقة العربية، إلى الارتباط الوثيق لاقتصادياتها بالأسواق العالمية، وهو ما يطرح أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه التكامل الاقتصادي العربي لتخفيف التأثيرات السلبية للأزمات الاقتصادية العالمية على اقتصاديات العربية.

والملاحظ أنه مع ضخامة هذه الأزمة واتساعها إلا أنها لم تؤثر في المصارف الإسلامية كون الشريعة الإسلامية التي تحكم عمل تلك المؤسسات المالية تحرم التعامل في الأدوات المالية التي نتجت عنها أزمة الرهن العقاري، و هو ما يحتم على تبني نظام التمويل الإسلامي باعتباره حل جوهري وبديل اقتصادي ناجح لنموذج التمويل التقليدي الحالي الذي تعرض للأزمات المالية.

المراجع:

- ❖ الداوي الشيخ، الأزمة المالية العالمية انعكاساتها وحلولها، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس - لبنان 14/13 مارس 2009.
- ❖ العقون نادية، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج -دراسة لازمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2013/2012.
- ❖ ايكارت ورتز، تأثير الأزمة المالية الأمريكية في بلدان مجلس التعاون، تقرير مجلس الخليج للأبحاث، أكتوبر، 2008.
- ❖ مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها ف العالم النقد والمال)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء 02، الجزائر، 2000.
- ❖ ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989، دار الهدى للطباعة، الجزائر، 1990.
- ❖ فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس - لبنان 14/13 مارس 2009.
- ❖ فريد كورتل، إدارة المخاطر بالمصارف العربية، المؤتمر الثامن، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، 2008. ايكارت ورتز، تأثير الأزمة المالية الأمريكية في بلدان مجلس التعاون، تقرير مجلس الخليج للأبحاث، أكتوبر 2008.

- ❖ حسين عبد المطلب الأسرج، الأزمة الاقتصادية العالمية وسياسة مواجهتها في الدول العربية، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصاديات الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، أيام 20 و 21 أكتوبر 2009.
- ❖ بوهزة محمد، مرزوقي رفيق، الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصاديات العربية، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصاديات الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، أيام 20 و 21 أكتوبر 2009.
- ❖ Rajan, Ramkishen "Financial Crisis, Capital Outflows, and Policy Responses: Examples form East Asia" Journal of Economic Education, 2007.
- ❖ <http://www.arabfund.org/Data/site1/pdf/jaer/jaer2010/11.pdf>